

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

لقد أتتكم آياتنا
المنظورة

العنوان: ملح الأعراب بشرح قواعد الأعراب
المؤلف: محمد بن جماعة

صغيرت المرباجه ٥ فيساوان كان وصيغ الشب ٥٥ وقال الصراعا عا ج يفسر
مالي عقلي وصحبي حسبي هه ما اموه ولا العزبي هه
اد التهمي شمر الجاحده ما تني انتمي اذني هه

ملح الاعراب بشرح قواعد الاعراب الصعري للامام المحقق محمد بن جماعة

رحمه الله سبحانه ونفع به
ابراهيم
ابن

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذبحوا ما كان آباؤنا وما كنا بحملناه من قبلنا وما كنا نعبدهم وما لنا نعبدهم فلولا فضل الله علينا وفضله كنا لنكونن من الخاسرين
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذبحوا ما كان آباؤنا وما كنا بحملناه من قبلنا وما كنا نعبدهم وما لنا نعبدهم فلولا فضل الله علينا وفضله كنا لنكونن من الخاسرين

فان ان سال سائل لم تسرت البام لسم الله الرحمن الرحيم
فالحواف في ذلك انهم لما وجدوا البارقا واحدا وعلموا الحيز
الزموها حركة عملها هه اسمي واعراب القرآن لاسن خالو يد رحمة الله

صحت الرجال وصحتها
فله در وقتي عاقول
بجاري الصدق ايضا انه
ورقص للقدوم
ولميس للدهر انا
وكل صيد الشهوة
بجاري الزمان
وسقى العبد والمومنين
ورقص للقدوم

قال في قيمان قوله ولم يجعل له عوجا قيا صفة لعوجا وهذه غفلة كيف يكون
واعرب بعد
المعوج قيا وانما قال قيا من محذوف اي انزله قيا او من الكتاب هه اسمي ومعنى العوج مستند النعم لا يمكن
وذكر افرون ان قوله نفع لم قوله عالمي قالوا يا شعيب اصلواتك تا مكر ان نترك ما نحب اباونا او ان
نعمل في اموالنا ما نشاء معطوف على ان نترك وذلك باطل لانه لم يامرهم ان يفعلوا في اموالهم ما
يشاؤون وانما هو عطفت على ما هو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نعمل هه اسمي ومعنى النعم

الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع ان كل ما كان من باب الافعال نحو اكرم فانه من باب الاكرام فهمزة قطع وكل ما كان
من باب الاستفعال نحو استخرج فانه من باب الاستخراج فهمزة وصل الا انفعال المضارع فهمزة قطع
الملا نص الحما والجمع في جمع سبعة هه عن ابي
وما لم يرد في غيره
لاي عدل الله معي ولا يكره المعروف ان الخطاب في قصة طوبى
لاحة المرء متعبه به بصني والديه فاداماتا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقته يقول محمد بن جماعة الى الله الذي
شرف نوع الانسان بفصاحة اللسان وحمله بقوم البيان مبرر على كل حيوان وصلى الله على سيدنا محمد
كما شرف الله تعالى بشرية الروان وختم بيعة سائر الاديان وعلى اله وصحبه والتابعين لهم باحسان صلوة
دايمه ما روت طرف انسان وسلم تسليما كثيرا ورحمته استجرت الله تعالى فوضعت شرا على
القواعد الصغرى في الاعراب للامام العلامة جمال الدين هشام رحمه لتعجلي وسميته **بمع**
الاعراب في شرح قواعد الاعراب راجيا من الله الثواب مستمسكا من اجل الصواب
صه اشارة الى الموصوف المحذوف وهو كلمات او نلت او وقات ويظهر في رجايمه الاول بديل
قوله فيما بعد اختصرتها والصفة بتدبيره قليلا والمراد قلة اللفظة المعنى توفيقه نحو الاختصار واعلان
مفتوح كتاب ينبغي ان يكون موثقا بالحمد لله مرتيا بالشا على رسوله فان قلت هذه اشارة والمشار
اليد كابدان يكون موجودا في النهر او في الخارج وتاخرت الترجمة اختصرتها
عيلت عن الاطالة في اللفظ مع التوفيق بالمعنى ومبدأ ذلك قواعد جمع قاعده وهي القانون الكلي المنطوق على خشيته
لتعرف احكامها منها وتلك القواعد ايضا في الاعراب وهو يطابق في اللغة بارة معان كثيرة مشهور وهو
الاستنباط مقام الاصطلاح الابانه وشار الى الباعث على الاختصار فذكر بعضه فقال **تسهلا** وبين
المسهل عليه بقوله على الطلاب ثم ذكر منه الباعث فقال وتقريرا ثم بين متعلقه بقوله **علمي** والابواب
وهي الحقائق فان قلت ما المناسبت لكونه عبر في مقام التسهيل بالطلاب وفي الثانية باولي الابواب
قلت لان المراد في الاول التسهيل الحفظ وفي الثاني تقريب الفهم في ضبط وهذه المفاهيم تنحصر
الاختصار الكلي في اجزائه لا اختصار الكلي في جزئياته واعلم ان هاهنا اشكال صعب
لا يمكن ان الحصر الشئ في محله محيط به المحيط حاصر والمحايط محصور ومظرو
على العكس لان المحيط بالاشياء من حيث المحي اذ علمت ذلك كما لا يخفى **بمع** اجزائه
وجه الحصر ان المحيوت عنه في هذه المقدمه اما ان يكون ما هو كالمبادي او لا والاول هو الثالث والثاني لا يخلو
اما ان يكون شبيها بالجملة او جملة والاول هو الثاني والثاني هو الاول **بمع** هو الموصل
الى المقصود اصطلاحا وللعروض لغة الاول نقيض لآخر والمصحح ان اصله اول علوم وزن افعال فقلت العبرة بالناسه واوا
نمراد من وقال قوم وانه فعول واصله واول فقلت القوا والاولي هو من اوله استعمالا احدها ان يكون استا فيكون مصروفا ومنه ماله
اول ولا جز والثاني ان يكون صفة اي فعل التفضيل بعن الاستحقاق في حكم غيره من صيغ افعال التفضيل لمنع المرفوعين
ثانيته بالتاود دخول من عليه فنقول هذا اول من هدى في حياه ابتداء الشئ ثم قد يكون له ثاب وقد يكون كرادك وجماعته منهم
الواحد في تفضيله ويظهر اثره في الكيفية فافهم في الحوا جمع جملة وهي لخص عند التفضيل قال اهل التحقيق
والعلم الاجلي يدخله شايه جعل قلت مرجحة
وضح لافادة تشبه ولا يتا في الا في السهول
بان الكلام اخص منها ففهمها
المحصور في الباب من المتساير منه
الكلام على المقدرات واخرها صفت فافهمها
بالذات واما تقدم الجملة لانهم وهذا اليراج تاخير للباب

هذا الكتاب هو شرح قواعد الاعراب في الاعراب للامام العلامة جمال الدين هشام رحمه لتعجلي وسميته بمع الاعراب في شرح قواعد الاعراب راجيا من الله الثواب مستمسكا من اجل الصواب صه اشارة الى الموصوف المحذوف وهو كلمات او نلت او وقات ويظهر في رجايمه الاول بديل قوله فيما بعد اختصرتها والصفة بتدبيره قليلا والمراد قلة اللفظة المعنى توفيقه نحو الاختصار واعلان مفتوح كتاب ينبغي ان يكون موثقا بالحمد لله مرتيا بالشا على رسوله فان قلت هذه اشارة والمشار اليد كابدان يكون موجودا في النهر او في الخارج وتاخرت الترجمة اختصرتها عيلت عن الاطالة في اللفظ مع التوفيق بالمعنى ومبدأ ذلك قواعد جمع قاعده وهي القانون الكلي المنطوق على خشيته لتعرف احكامها منها وتلك القواعد ايضا في الاعراب وهو يطابق في اللغة بارة معان كثيرة مشهور وهو الاستنباط مقام الاصطلاح الابانه وشار الى الباعث على الاختصار فذكر بعضه فقال تسهلا وبين المسهل عليه بقوله على الطلاب ثم ذكر منه الباعث فقال وتقريرا ثم بين متعلقه بقوله علمي والابواب وهي الحقائق فان قلت ما المناسبت لكونه عبر في مقام التسهيل بالطلاب وفي الثانية باولي الابواب قلت لان المراد في الاول التسهيل الحفظ وفي الثاني تقريب الفهم في ضبط وهذه المفاهيم تنحصر الاختصار الكلي في اجزائه لا اختصار الكلي في جزئياته واعلم ان هاهنا اشكال صعب لا يمكن ان الحصر الشئ في محله محيط به المحيط حاصر والمحايط محصور ومظرو على العكس لان المحيط بالاشياء من حيث المحي اذ علمت ذلك كما لا يخفى بمع اجزائه وجه الحصر ان المحيوت عنه في هذه المقدمه اما ان يكون ما هو كالمبادي او لا والاول هو الثالث والثاني لا يخلو اما ان يكون شبيها بالجملة او جملة والاول هو الثاني والثاني هو الاول بمع هو الموصل الى المقصود اصطلاحا وللعروض لغة الاول نقيض لآخر والمصحح ان اصله اول علوم وزن افعال فقلت العبرة بالناسه واوا نمراد من وقال قوم وانه فعول واصله واول فقلت القوا والاولي هو من اوله استعمالا احدها ان يكون استا فيكون مصروفا ومنه ماله اول ولا جز والثاني ان يكون صفة اي فعل التفضيل بعن الاستحقاق في حكم غيره من صيغ افعال التفضيل لمنع المرفوعين ثانيته بالتاود دخول من عليه فنقول هذا اول من هدى في حياه ابتداء الشئ ثم قد يكون له ثاب وقد يكون كرادك وجماعته منهم الواحد في تفضيله ويظهر اثره في الكيفية فافهم في الحوا جمع جملة وهي لخص عند التفضيل قال اهل التحقيق والعلم الاجلي يدخله شايه جعل قلت مرجحة وضح لافادة تشبه ولا يتا في الا في السهول بان الكلام اخص منها ففهمها المحصور في الباب من المتساير منه الكلام على المقدرات واخرها صفت فافهمها بالذات واما تقدم الجملة لانهم وهذا اليراج تاخير للباب

افعالها الاولى لان خلاف التكلم فكما ان الكاصفة المنكسر كذا السكوت صغره له ايضا له كالنوع السيد
فما حقه فقطه التثنية والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون محتاجا في افاده التمام كاجتناب المحكوم على المحكوم به
او كونه بلا غير احتياجه الى التخلقات كالمفاعيل ونحوها اسمها فعلى هذا فيكون حوالها في الافعال مفعلا
حسن المصنف فصل والمراد فايد بحسن السكوت عليها فلا يرد على التعريف ما لا يحسن السكوت عليه
من التركيب لا يقال فيكون غاية لاي اقول هذا استعمال اللفظ في معنيها معانية يترجم بحسن عرف
خاص وذلك كشايخ الانفاق ليس كلاما وحمله بين ان اللفظ المفيد يكون ماصدا للكلام
والجملة وفي تيسر اجماله ياد بقى بعد كون ماصدا فيها احتمالات اربع احدها ان يكون الجملة ماصدا لآخر وليس
للكلام ماصدا اخرى وانها ان يكون للكلام ماصدا لآخر وليس للجملة ماصدا اخرى والثاني ان يكون لكل واحد منهما
ما صدف اخرى وراجها ان يكون لكل واحد منهما ماصدا اخر وعلى الاول تكون الجملة اعم مطلقا وعلى الثاني
يكون الكلام اعم من الجملة مطلقا وعلى الثالث يكون سها عيود وخصوص من وجه وعلى الرابع يكون سها
تعا ونكت لا يشترط في الكلام صدقها وزمن ناطق واحد ولا قصد المتكلم بعلمه ولا افادة
المحاطب شيئا بحمله على الصحيح والثالث كذا في الانتشاف ويظهر ان الحلاف في الفروع فاعلمه وان
الجملة تنوع في بيان انقسام الجملة باعتبارين ويلان قسمهما باعتبار الاسم والفعلية فقال
اسمه هذا احد القسمين ان يدس باسم هذا تعريفها كحور يدقام هذا مثلا والاول يشهد بقام وهو
اولي بالتمثيله لانه اذا علمت الاسم في عملك في طريق الاولي ووعده هذا هو القسم الثاني
ان يدس بفعل هذا تعريفها كحور يدقام هذا مثلا ما قلت وتعرفه متماحه وما هله لا محاب عنها الا
بالتحذف واعلم ان الاسم تبدل على الثبوت والفعلية تبدل على التجرد قال ابن يعيش اما انت الجملة الاسمية
تبدل على الثبوت والفعلية تبدل على التجرد لان الاسم تبدل على الثبوت بالمطابقة فهي اذن من الفعلية اذ قام بدل
على الفهم بالتمثيل فلان كانت الاسمية اقوى من الفعلية قلت وفيه نظرا لانه غلط سره لايه من قول النحاة
الفعلية على الارب بالتضمر ولكن دلالة جملة الكلام على كونه الحديث والزمان بالمطابقة فقام زيد يدل على وقوع
القيام في زمانه مطابقة سؤالا الفعل يدل على التجرد لانه يدل على الزمان اما نقيضا واما التزاما والزمان
لانوه التجرد وكذا اشار اليه سعد الدين لا يقال هذا ناقص لما تقر من ان صفة الجوز لا يبرر ان يكون صفة الجوز
لانه اقول بلهما فرق فحين يظهر التامل فاذا اقرر انه يدل على التجرد فنقول لو كانت الاسمية نحو ما فعل
للمز التناقض **الجواب** ان الاسمية تبدل على الثبوت اذ كان عنزها اسما كمدرها وفي المفتاح اشارة
اليه ولو شرد قايق ولطائف لا يحتملها هذا المختصر اشارة الى التقسيم الثاني فقال **وصغرى** اي الجملة تنقسم
باعتبار اخر الصغرى وكبرى وبذا المصنف باحد التقسيم وهو الصغرى وعرفه فقال ان ينبت على غيرها
اي تكون في ضمن جملة اخرى كقام ابو ج من قولك ردا قام ابو ج هذا مثلا فقام ابو ج هي الجملة الصغرى البنية
ويلا قام ابو ج هي الجملة المنبئية عنها وكبرى
ردا قام ابو ج هذا مثلا فقام ابو ج هي الجملة
الصغرى والكبرى في القراء الكبرى وفي

هذا الكتاب هو شرح قواعد الاعراب في الاعراب للامام العلامة جمال الدين هشام رحمه لتعجلي وسميته بمع الاعراب في شرح قواعد الاعراب راجيا من الله الثواب مستمسكا من اجل الصواب صه اشارة الى الموصوف المحذوف وهو كلمات او نلت او وقات ويظهر في رجايمه الاول بديل قوله فيما بعد اختصرتها والصفة بتدبيره قليلا والمراد قلة اللفظة المعنى توفيقه نحو الاختصار واعلان مفتوح كتاب ينبغي ان يكون موثقا بالحمد لله مرتيا بالشا على رسوله فان قلت هذه اشارة والمشار اليد كابدان يكون موجودا في النهر او في الخارج وتاخرت الترجمة اختصرتها عيلت عن الاطالة في اللفظ مع التوفيق بالمعنى ومبدأ ذلك قواعد جمع قاعده وهي القانون الكلي المنطوق على خشيته لتعرف احكامها منها وتلك القواعد ايضا في الاعراب وهو يطابق في اللغة بارة معان كثيرة مشهور وهو الاستنباط مقام الاصطلاح الابانه وشار الى الباعث على الاختصار فذكر بعضه فقال تسهلا وبين المسهل عليه بقوله على الطلاب ثم ذكر منه الباعث فقال وتقريرا ثم بين متعلقه بقوله علمي والابواب وهي الحقائق فان قلت ما المناسبت لكونه عبر في مقام التسهيل بالطلاب وفي الثانية باولي الابواب قلت لان المراد في الاول التسهيل الحفظ وفي الثاني تقريب الفهم في ضبط وهذه المفاهيم تنحصر الاختصار الكلي في اجزائه لا اختصار الكلي في جزئياته واعلم ان هاهنا اشكال صعب لا يمكن ان الحصر الشئ في محله محيط به المحيط حاصر والمحايط محصور ومظرو على العكس لان المحيط بالاشياء من حيث المحي اذ علمت ذلك كما لا يخفى بمع اجزائه وجه الحصر ان المحيوت عنه في هذه المقدمه اما ان يكون ما هو كالمبادي او لا والاول هو الثالث والثاني لا يخلو اما ان يكون شبيها بالجملة او جملة والاول هو الثاني والثاني هو الاول بمع هو الموصل الى المقصود اصطلاحا وللعروض لغة الاول نقيض لآخر والمصحح ان اصله اول علوم وزن افعال فقلت العبرة بالناسه واوا نمراد من وقال قوم وانه فعول واصله واول فقلت القوا والاولي هو من اوله استعمالا احدها ان يكون استا فيكون مصروفا ومنه ماله اول ولا جز والثاني ان يكون صفة اي فعل التفضيل بعن الاستحقاق في حكم غيره من صيغ افعال التفضيل لمنع المرفوعين ثانيته بالتاود دخول من عليه فنقول هذا اول من هدى في حياه ابتداء الشئ ثم قد يكون له ثاب وقد يكون كرادك وجماعته منهم الواحد في تفضيله ويظهر اثره في الكيفية فافهم في الحوا جمع جملة وهي لخص عند التفضيل قال اهل التحقيق والعلم الاجلي يدخله شايه جعل قلت مرجحة وضح لافادة تشبه ولا يتا في الا في السهول بان الكلام اخص منها ففهمها المحصور في الباب من المتساير منه الكلام على المقدرات واخرها صفت فافهمها بالذات واما تقدم الجملة لانهم وهذا اليراج تاخير للباب

ولا حرة فحفظه فان العاقبة تاديبه وتقبله وكان يمان بجريه وعلا عبطه وان كان عبطه اي شيا يصحى او عبطه الناقه واعبطها اذ يحياها غير مرضه انتهى

المراد من انبأ على الغير ان من شأها ذلك اي تكون مقننه له لاني اقول ذلك تحسب وعناية ولا يضره
ارخي الحنان ومثلها للمحل التلات كلبه هو الله في هذه الايه تلك مبتدات اذ لم يقدر هو صمير اليتيم
ولفظ الجلامه بدل كمنه واعطف بيان كما حزم به الحاحب بل قد صغر شان وهو الطاهر ثم حذف همزة انا
حلتا اعتبارا وقل حذفا فاستبان نقلت حركتها ثم حذفتم اذ غمت نون لحن في نون انا واعلم
ان في المعنى جعل الكبرى هي الاسمية التي خبرها علم وما ذكره في هذه المقدمة احسن من جهة شموله تحريفه
هنا لم تنظرت بل انبأ بوجه وعدم شموله تحريفه في المعنى له واعتدنا بما عاباه القوم وذلك ما يقرر
الفتاد في التحريف والمتقدم لا يتبع في الفساد واعلم ان قوله صخري وكبري لحن لان الوجه اشتعال
فحلى فعلا لا وبالاصافه واعتد في المعنى بان فاذا ذلك موافقه وهو غير مقبول اذ الفساد لا يوافق عليه
والوقوف في الشئ مع العلم بفساده فحش **المستقل الثاني** هو المحل الذي لا يحل له ان يكون

يدل في المعنى لا يحل له ان يكون **المستقل الثاني** هو المحل الذي لا يحل له ان يكون
في موضع التقدير نحو ولتظن اننا اشهدنا العلي بن ابي طالب في يومنا هذا في يومنا هذا
قلت لكنهما مناسبه اما المعنى فقليل في المناسبه لقوله لانها لم تحل المفرد وذلك هو الاصل
في الجمل او ما هذه المقدمه فلان ما لها محل في المفرد والمفرد متقدم على المركب فكل ما
يقوم مقامه لانه اقرب الى المتقدم والاقرب من المتقدم مقدم فافهمه احداها الواقعة خبرا
ومحلهما مختلف وموضعها رفع اشار بذلك الى بعض محالها الخبره وذلك في باب الابدان وان
فالواقعه خبرا للبتدأ نحو ردا فامر بوجه فقام بوجه في محرفه على الخبره

لان ان ردا فامر بوجه فقام بوجه في محرفه ايضا ومحالها نصب هذا الموضع الثاني من محلي
الخبره وهو في باب كاد وكاد فالواقعه خبرا في باب كاد في قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
فانوه قائم في محرفه نصب خبريه كان ومثال الواقعه خبرا كاد كاد في قوله كاد في قوله كاد
في محرفه ايضا واختلف في خبره خبره وعمره حال في قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
بعد المتبدل رفع على الخبره وهو الصحيح وقيل نصب لقول مضمر هو
الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وهو باطل **الساده والساده**
الواقعه حلا والواقعه

فالواقع في محلهما كذا
في محرفه نصب واذا
رفع ومنطلق في محرفه نصب
به قوله عليه الصلاه والسلام اقرب
ما يكون

هذا هو اللفظ الذي لا يحل له ان يكون في موضع التقدير وهو قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
والواقعه خبرا للبتدأ نحو ردا فامر بوجه فقام بوجه في محرفه على الخبره
لان ان ردا فامر بوجه فقام بوجه في محرفه ايضا ومحالها نصب هذا الموضع الثاني من محلي
الخبره وهو في باب كاد وكاد فالواقعه خبرا في باب كاد في قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
فانوه قائم في محرفه نصب خبريه كان ومثال الواقعه خبرا كاد كاد في قوله كاد في قوله كاد
في محرفه ايضا واختلف في خبره خبره وعمره حال في قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
بعد المتبدل رفع على الخبره وهو الصحيح وقيل نصب لقول مضمر هو
الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وهو باطل **الساده والساده**
الواقعه حلا والواقعه

ما يكون الحدين ربه وهو ساجد وهو من اقوي الادلة على ان انتصاب قائما في ضمير ردا قائما على الحال لا على انه
خبر كان محذوفه اذ لا يقترن الخبر بالواو ولك ان تقول المحل الواقعه في محل المفعول لا يلزم ان يكون في محل نصب بل في محل رفع
اذا كان المفعول نائبا عن الفاعل وصورة قوله تعالى ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون واليه اشار في المعنى حيث اشترط
الحلوعن النيبه عن الفاعل في كون الجملة في محل نصب على المفعوله واعلم ان هذا من الناس من جعل الجملة تقع فاعلا
وعلى هذا الرأي ينبغي ان يرد في الجملة التي محلها رفع على الفاعليه **تليق** من الجملة المحكيه بالقول
ما قد عفي في ذلك قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا كاذبون والاصل انك لا تدين عدلي ثم عبد الله النكاه لانهم تكلموا
عن انفسهم قلت ويكون في الايه التناقض على رأي الشكاكي لا على رأي الجمهور فاعرف ذلك واعلم
انه قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكايه وغيرها نحو ان تقول موسى في الدار فلان ان تقدر موسى مفعولا او لا وفي الدار
مفعولا ثانيا على غير القول محري الظن ولك ان تقدرها مبتدأ وخبر على الحكايه واعلم انه قد يقع بعد
القول جملة محكيه ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذ كنت ان لان المعنى اول قولي
هذا اللفظ فالجملة خبرا لمفعول خلافا لاني علي فانه رعا في موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ بلا خبر فقد يوجد

اه **المضا واليهما** محلها حر لان المضاف اليه محو و الواقعه مضافا اليها نحو
نومهم بارزون فمبارزون في محل خفض واعلم انه لا يضاف الى الجملة الا ثانيا احدها اسم الزمان فمبارزون
كانت او اسما ثانيا حيث وتختص بذلك عن سائر اسما المكان واصافها الى الجملة لازمه ولا يشترط لذلك
كونها ظرفا ونعم المهدوي شارح الدرر يديه وليس بالمفسر انه يشترط ان اسما اليه معنى علامه على قول سيبويه
ونعم ابو الفتح انها لما تضاف الى المفرد راجعا ذوي قولهم اذهب بذي سلم والباقي ذلك نظيره وذي صفة
لزين محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامه اي في وقت
الجملة صلة فلا محل لها خا متسا لذن وهي اسم مبتدأ
ذلك اذا ابطأ وعمليت معاملة اسم الزمان
وان في التوقيف كقولك جيتك صلوة العصر

نومهم بارزون فمبارزون في محل خفض واعلم انه لا يضاف الى الجملة الا ثانيا احدها اسم الزمان فمبارزون
كانت او اسما ثانيا حيث وتختص بذلك عن سائر اسما المكان واصافها الى الجملة لازمه ولا يشترط لذلك
كونها ظرفا ونعم المهدوي شارح الدرر يديه وليس بالمفسر انه يشترط ان اسما اليه معنى علامه على قول سيبويه
ونعم ابو الفتح انها لما تضاف الى المفرد راجعا ذوي قولهم اذهب بذي سلم والباقي ذلك نظيره وذي صفة
لزين محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامه اي في وقت
الجملة صلة فلا محل لها خا متسا لذن وهي اسم مبتدأ
ذلك اذا ابطأ وعمليت معاملة اسم الزمان
وان في التوقيف كقولك جيتك صلوة العصر

هو مطنه السلامه وقيل بمعنى الذي
الغايه زمانيه كانت او مكانيه
في الاضافه الي الجملة كما عمليت
ما يكون

هذا هو اللفظ الذي لا يحل له ان يكون في موضع التقدير وهو قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
والواقعه خبرا للبتدأ نحو ردا فامر بوجه فقام بوجه في محرفه على الخبره
لان ان ردا فامر بوجه فقام بوجه في محرفه ايضا ومحالها نصب هذا الموضع الثاني من محلي
الخبره وهو في باب كاد وكاد فالواقعه خبرا في باب كاد في قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
فانوه قائم في محرفه نصب خبريه كان ومثال الواقعه خبرا كاد كاد في قوله كاد في قوله كاد
في محرفه ايضا واختلف في خبره خبره وعمره حال في قوله كاد في قوله كاد في قوله كاد
بعد المتبدل رفع على الخبره وهو الصحيح وقيل نصب لقول مضمر هو
الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وهو باطل **الساده والساده**
الواقعه حلا والواقعه

المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...

واحب ان يلاحظ ان...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...

هذا قول ابن مالك في التفسير وشرحه وزعم في كافيته وشرحا ان الفعل بعد اعلى ضمائر ان ووقعت
له هاتان المعالنان في لبتن سابقا قول وثامتها قابل **والخامسة** الواقعة جوابا للشرط حازم
وذلك انما يكون اذا كانت مفروضة بالفا او باد الفجاسة **والجملة** الواقعة جوابا للشرط حازم مقرونة بالفا نحو
من نصل الله فلاحادي له **فجمله** فلا هادي له في مجاز الجواب **والمقرونة** باذا الفجاسية نحو وان تصيهم
سنة ما قدمت ايديهم ام **لعمري** فاد امر يقنطون في مجازهم ايضا وعلته اجرام الجملة في الموضوعين محلانها المقصد
بعدها يقبل الجوز لفظا كما في نحو ان تقرأ قرأ ومجلا كما في ان جيتني كرتك واعلم ان الفاعل المذكور والمنه
من تفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد ان قلت **اقوم الساعة** **والسابعة**
التابعة مفرد او جملة لها محل **فالتابعة** مفرد وهي **الاولى** نحو من قبل
ان ياتي يوم لا يتبع فيه جملة النفي في محرف صفة ليوم لان اليوم مرفوع
وصفه المرفوع كذلك **والثانية** وهي التابعة لجملة لها محل الاعراب نحو **زيد قام ابوم**
وقد حازه جملة فتداهن في محرف لانها تابعة لجملة لها محل الاعراب نحو **زيد قام ابوم**
التابعة للمفرد لثمة انواع احدها المنعوت بها وهي مرفوعة او منصوبة او مجرورة وثانيها المحطوفة بالحرف المشبه المبدل
والتابعة لجملة في المعنى لا تقع الا في باب احدها النسق وثانيها البديل بشرطه كون الثانية او في باب السابعة المعني
المراد **قلت** والجملة في موضع الاول حصره **انما** لا تكون الا في النسق والبديل حصره **انما** في باب
التأكيد وعطف البيان على راي الكار وتكون في باب التعجب على راي الشكاك **فان قلت** حصره معني انه لم يقع
وبدله الاستقراء ولا يلزم من ذلك المحرف في شي اخر فلا يرد عليه **قلت** عبارته لا تخفى ذلك ولو سلم
ان عبارته تخفى ذلك فلا سلم صحة الحصر الاخر الثاني قوله ويشترطه كون الثانية اى معاوية في عبارة التلخيص
حيث قال ان تكون غير واجبة **وعندي** ان الاولى الجمع بين العاشرين فيقال لكون الاولى غير واجبة ولان
الثانية اى في موضعها ليس المصنف الشرط كما ينبغي **واطرا**
فالواقفة او التي هي اى في قبيل بدل الجفر
لا بد ان يكون المقام يقتضى اعتناء بشانه
انه مثل في المعنى بقوله تعالى ابدكم بما خلقنا من نوره
ذكره او يكون الثانية كالواقفة او كالمعنى
لكنه قبيل بدل العمل المطابق ومع ذلك
به او محجبا او لطيفا واعلم
به موت وعيون وقال فان دلالة الثانية على

المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...

نعم الله تعالى مفصلة **قلت** تنوع في ذلك التلخيص وغيره واعتراض بعض المتأخرين من شرح التلخيص على ذلك فقال
وفيه نظر لان الثانية اد كانت بدل جفن دلت على ان المراد بالاولى البعض والثانية كالمعنى لبعض الافراد **قلت**
وفيما قاله هذا الخارج نظرا له ليقين الدلالة على تعلق الاخر به البعض ومن التفصيل ان نحية جمع والاية دال
عليها المرفوع بقول الشاعر **فقلت** له ارجلا لا تقين عبدا وقالوا لانه دلالة الثانية على ما اراه من الظاهر
المراد به لان منه بالمطابقة خلاف **الاولى** **قلت** وينبغي ان يقال لا تقين يدل على النهي عن الاقامة بالمطابقة
واراد يدل عليه لا بالمطابقة **المسئلة الثالثة** من المسائل الاربعة **الجملة التي لا محل لها**
تسبع ايضا ثم شرع في تعديدها ما بيننا فقال **احدها الابتدائية** اي اسمية او فعلية **وهي**
تسمى المستأنفة ايضا وهي انا انزلناه **مجملة** انزلناه لها محل وهو الرفع على خبر ان وجملة انا انزلناه
وهي **المعرب** لا محل لها المستأنفة واعلم انه لم يصرح هنا بما هو الاولي والاسميين بل اشعر بترجيح الاولي لتعديدها فان
التقدير يريد الاهتمام وقد صرح في المعنى خلاف ذلك فقال وتسمى المستأنفة وهو واضح لان الابتدائية تطلق ايضا على
المحل المصدر والمبتدأ ولو كان لها محل **تسمى** **المحل** المستأنفة نوعان احدهما المفتوحها النطوق نحو زيد
قائم وقام ردا عليه وفعلية وثانيهما المنقطحة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله تعالى واعلم ان المحل
ما جرى حلا **مجملة** مستأنفة ام لا من ذلك اقوم وقولك ان قام زيد اقوم وذلك لان المبرد يرى انه
على ضمائر الفاء وتبديده يرى انه موزون نقلي وان الاصل **اقوم** ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف والي
على هذا الاصل مثالان الاولي هل يجوز زيد ان ان في كرمه ينصب زيد مستأنفة محذوف والقياس ان المرفوع **مبتدأ**
والثانية اذا جاز هذا الفعل المرفوع بفعل محطوف هل جزم ام لا فعلى قول سيبويه انه لا يجوز وعلى قول المبرد
ينبغي ان يحذف على المحل والرفع على اللفظة **الثانية** الواقعة **موصولة** نحو **الذي قام ابوه**
فما يوه لا محل لها لانفاصلة الذي ولا فرق بين ان تكون صلة لام او حرف والموصول الاسمي في محل وصلته وصلته الحرفي
والحرفي كل واحد لا محل له **والحرفي**
الموصول وصلته في محل كذا محجبا
نحو ليقيم اجمعهم في الدار **نكح**
مكان مع قوله بان يكون صلة لما هو موصولة
سناد التناقض والعذر له ان نقول لعله اراد ان الاشتغال من
المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...

المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...
المراد بالمتعلق بالمتعلق...

والمتقدم عند اجتهادهم لا يقدرون اختيارا بل لا يقدرون انتي بخلافه فيقال في المثال ضد المسئلة كمنه الما القليل الذي
ما استغنا عنه ولم يجزم فان مذهب مالك رحمه الله تعالى طهارته واختاره كثير من اصحابنا منهم ابن المنذر والعمري والروائي كما نقل
عن ابي ابي رزق وحسنه دفع الفطره الي واحد فانه جازع عند محمد مالك والي حقيقه كما في البيان للعمري واختاره من ائمتنا الشيخ
ابو اسحاق الشيرازي واقفي به الرواي وحكا به بن يوسف الاصطخري كما لبتيه في نسخة من العمدة لابن الجوزي ونظيره هائله كما لا يخفى
وما وجد عدم تقليدهم وقد قرروا انه اذا اختلفت منقولان فلهذا من شأنها او يقال كلام الشيخ في دفع الجواز مقرر على اشتراط اعتقاد الحكمة
المقلد بفتح اللام او مشاواته لغيره الذي اشتراطه في التحفة لكن استند له بان المشهور الذي رجه الشافعيان عدم الاشتراط واذا
فلم يحوار التقليد للمختار من المذكورين فلهذا من شأنها في مسئلة الفطره اخرج فطره الشخص الواحد اولا **جواب**
بعد ان تعلم انه قد ذكر عن المختارين اسمهم لا يقدرون قالوا بانه ودون القول الغير المشهور لاي فانه لا يقدرون لان ما صحفه المختارون
اقواله لا يقدرون فيه انتهى انه على مقلده اذ علمت علم الجواب وهي ان المختارين امان يكون اختيارهم لقولهم اقوال المختارين صاحب
المذهب واختيار المذهب الغير من حيث قوة دليله فان كان الثاني فلا يقدرون فيه لان اختيارهم جليده خارجة عن المذهب
والعالم انا هو مقلد له لانه لم يقدروا في المجموع على اصلاح الحكم من لم يكن اهلا لان لا يبيح شيئا من اختيارهم لانه مقلد
للشافعي دون غيره انتهى وكذا كان الثقال اذ سئل عن بيع الصبي يقول سألوني عن مذهبي او مذهب الشافعي
فقال انفسا في السائل وان كان الاول فهو ترجيح لذلك القول فيجوز تقليدهم فيما رجعوا من حيث العمل لفضا واقفاء
وان كان خلاف ما عليه اكثر كما اقتضا قول الروصد اختلاف المتكلمين كاختلاف المحدثين في القنوي وقد سبق فيه ان الاربع
التخير فيها في العمل اذ علم ذلك فقوله ووضح انه يتبع الى اخره منزل على الشق الاول لانه مختارون لمذهب احمد من حيث قوة
الدليل فالمقلد لا يختار من غير ما في المذهب وليس هم اهله من حيث مستقلة فيتعين تقليد احمد لانه مذهب امام مستقل
واما قوله ودون القول الغير المشهور للشافعي وتحليله ما قاله فاما هو النسبه لمن يريد العمل بالراجح اما على قول العز وهو انه يجوز
العمل بالقول الضعيف بل وان رجع عنه فالبه فلاة وعبارة العز ومن امامه قوله ان فله تقليد في ايها احب انتنت ووجهه العلامة
الشيخودي بان الرجوع عنه انما هو لرحمة الثاني فيكون الاول مرجوحا لا يبيح من جواز تقليده عنده والرجوع لا يرفع الخلاف السابق
وبان القاضي لو حكم باختياره ثم تغير فانه لا ينقض الاول وحكا به اهل اصول في اجاء اهل الحصر بعد اختلافهم فويل في ارتفاع الخلاف
فما يقع فيه اجاء اولى انتهى وعلم هذا الذي ذكره جميل العلامة بن محرفوك الروضة ليس للمفتي والعامل في المسئلة ذات الوجهين
او القول بان يفتي او يجازي احدهما من غير نظر بل عليه ان يختار ويجعل بالراجح منهما ان يعلم المتأخر والاعلم به والا فبالذي رجه الشافعي
انتي اي ما ذكره كلامها بالنسبة لمن يريد العمل بالراجح قال الامام في قول الشافعي في مسئلة ليجز ان له وجود فيعمله عند جواز العمل
بالقول الضعيف ولم يسأل ان يفتي بفتيه بان للشافعي في مسئلة كذا قوله وان جزمهم العز جواز العمل الضعيف وان ثبت
صحة قايه عنه انتهى وهو نفس في عدم استراط ان يرجح القول الضعيف بعض اهل الترجيح فان قلت **جواب** في قوله اذ قال
الشيخ بالرجوع الى قول المشهور عن الشافعي فيجوز تقليدهم فيه ويكون عملا بالراجح قلت **جواب** في قوله اذ قال
لم ينقض صاحب المذهب على ضعف احدهما او احدى ومثلنا قد ينض صاحب المذهب على تضعيف القول به
فاختيارهم ليس بمرجح له حتى يقدروا فيه فتعين تقليد احمد وهو الله عنده بعد جواز تقليد الضعيف القابل لصحة المرجح وان
صحفه المختار يتأعلى قول العز ومن تبعه ويكون العامل بذلك عاملا بغير الترجيح وقس ما ذكره في بقية السؤال فيجب
تقليد مالك في ظهوره المادون المختارين وتقليد حنيفة في دفع الفطره الي شخصه وقول السائل وما وجه الى اخره علم
جوابه مما تقدم فان قول المشهور ليس مما تخرف به بل فيما كان للشافعي قولان او قولان لم يرجح شيئا منها واختار كل فوه لتض اختياره ترجحه
وهو اهل له وعلم ايضا ان كلام فتح الجواز ليس مفرغا على الضعيف وهو اشتراط اعتقاد ارحمة المقلد كما تقررت فاملر فانه مهم بل
عند التأمل لا يتصور اعتقاد ارحمة المقلد لانه انما يكون لمن نظر في الدليل والعلم في صرح ذلك والله اعلم **السؤال الخامس**
عن قول الخنف مع المنهاج في باب صلوة الجماعة ولا يستعمل المسبوق بسنة بعد التحريم اي لا يشره الاشتغال بها بل بالقاحة
لانها الامم وينبغي فيها ليدركها المنقطع ان اريد به المسبوق من مراعاته فنه ومنصل ان ازيد به من سبق باول القيام لكنه
ينبغي ان من لم يتيقن به يستعمل مطلقا والظاهر خلافه وانه لا فرق بين ادراكه او القيام وانشاءه في التفصيل المذكور وحسب
فالتعريف بالما موم اولى ان يعلم اي نظر اعتقاد الامام التطويل اذ ركعها مع ما ياتي به فباتي به نذرا بخلاف ما اذا جهل حاله او ظهر منه
الشرع انه لا يشره بها مع وجودها بالغة انتهى كلامها وقول الخنفه ومنصل الى اخره ليعيد ان من سبق باول القيام ليس مسبوقا

القول
بأنه لا يشره

قوله

نفاية الحفظ والملاحة